الحاجة معناه اذ الاوجه كما قاله الاسنوي تبعا لجمع متقدمين جريانه
في كلها بطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كاكل وغسل جنابة
واذا ان موذن راتب بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض
ونفاس وعلم مما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لبعد عوده
ان خرج لما لابد منه وان طال زمنه كتبرز وغسل واجب واذان
جاز الخروج له اولما منه بد لشمول النية جميع المدة ولو عبر مرة
ولم يتعرض للتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد لتتميم الباقي
جدد النية ولو احرم معتكف بفرض كفاية فراغه من النسك على اعتكافه الاول
والا خرج له ولا يبتدي بعد فراغه منه النسك على اعتكافه الاول
وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاؤه قبل نذره لم يلزمه
شيء لان اعتكاف شهر قد مضى محال

كتاب الحج

بفتح الحاء وكسرها لغة القصد وشرعا قصد الكعبة للافعال الآتية
قاله في المجموع واعترضه ابن الرفعة بانه نفس الافعال الآتية
واستدل بخبر الحج عرفة ومعلوم ان الموافق للقائلين الاول
من ان المعنى الشرعي يكون مشتملا على المعنى اللغوي فيزيادة
ولا دلالة له في الخبر لان معناه معظم المقصود منه عرفة
لكن يؤيده قولهم اركان الحج خمسة او ستة ويجاب بان هذه اركان
للمقصود لا للقصد الذي هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل المجاز
والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وخبر
مبني الاسلام على خمس قال القاضي وهو من الشرايع القديمة
وهو افضل العبادات على ما مر لان الصلاة لاشتماله على المال
والبدن وروي ان ادم عليه السلام لما حج قال له جبريل ان
الملايكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة الاف سنة
ورجح بعضهم انه لم يجب الا على هذه الامة لكن قال جمع انه غربي
بل وجب على غيرها ايضا ثم النسك اما فرض عين على من لم يحج
فشرطه او كفاية للاحيا او تطوع ويتصور في الارقاء والصبيان
اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من يحصل به
الكفاية احتمل ان يسقط بفعلهم الحرج عن المكلفين
كما في صلاة الجنازة لكن ظاهر كلام المصنف في ايضاحه اعتبار
التكليف

التكليف فيمن يسقط بفعله الفرض هنا قال ولا يشترط لعدد
المحصلين لهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض ان يوجد فيها في
الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة **هو فرض** اي مفروض
بالشرايط الآتية لقوله تعالى وللّٰه على الناس حج البيت الاية وخبر
مبني الاسلام على خمس وهو مجمع عليه يكفر جاحده ان لم يخف عليه
وكان فرضه بعد الهجرة في السنة السادسة كما صححاه في الشرح وفقله في
المجموع عن الاصحاب وجزم الرافعي هنا بانه سنة خمس وجمع بين
الكلامين بان الفرضية قد تنزل وتتاخر الايجاب على الامة وهذا
كقوله قد افلح من تزكى فانها اية مكية وصدقة الفطر مدنية ولا
يجب باصل الشرع سوى مرة في العمر ويجب اكثر من ذلك لعارض كنذر
وقضا عند افساد التطوع **وكذا العمرة** فرض **في الاظهر** لقوله تعالى
واتموا الحج والعمرة لله اي ايتوا بهما تامين ولخبر عايشة قالت
قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج
والعمرة رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما باسانيد صحيحة
واما خبر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة اواجبة هي قال لا
وان تعتمر خير لك فضعيف اتفاقا قال في المجموع ولا يغتر بقول
الترمذي فيه حسن صحيح ولا ينفي هنا الحج وان استدل عليها وانما
اعتنى الفضل عن الوضوء لانه اصل اذ هو الاصل في حق المحدث
وانما حط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا فاغنى عن بدله والحج
والعمرة اصلان والعمرة لغة الزيارة وشرعا قصد البيت للافعال
الآتية او نفس الافعال كما مر والقول الثاني استحسنه للخبر المار
ولا يجب باصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر ابي هريرة
قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول فسكت حتى قالها
ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم رواه مسلم وسميت عمرة
لانها تفعل في العمر كله وصح عن صراقة قلت يا رسول الله
امرتنا هذه لعامنا هذا ام للابد فقال لا بل للابد ووجوبها
من حيث الاداء على التراخي فلمن دخل عليه بعقصه او نائبه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)